في ظل تحسن البيانات الاقتصادية وتوقعات إقرار حزمة التحفيز المالي

«الوطني»: ارتفاع عائدات سندات الخزانة الأمريكية خلال الربع الثالث من العام

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«تالوطني» أن عائدات السندات العالمية شهدت أداءً متبايناً في الربع الثالث من العام 2020، إذ عكست عائدات سندات المملكة المتحدة والولايات المتحدة مسارها وارتفعت هامشياً بفضل تحسن البيانات الاقتصادية وتوقعات إقرار حزم التحفيز المالي، مما ساهم في تعزيز آمال تحقيق انتعاش اقتصادي مستدام.

ومن جهة أخرى، واصلت عائدات سندات الاتحاد الأوروبي تراجعها متأثرة بتجدد المخاوف المتعلقة بالفيروس، بينما انخفضت عائدات السندات الخليجية – التي تخضع عادة لديناميكيات مختلفة وتحمل المزيد من المخاطر مقارنة بالدول المتقدمة – في ظل التحسن الطفيف الذي شهدته البيئة الاقتصادية. ومؤخراً، وصلت عائدات السندات الأمريكية إلى 0.98% لتسجل أعلى مستوياتها منذ مارس الماضي على خلفية تحسن البيانات الاقتصادية الأمريكية بمستويات أقوى مما كان متوقعاً بالإضافة إلى الانباء الإيجابية الخاصة بفعالية اللقاح وتراجع حالة عدم اليقين السياسي.

ومع التزايد الذي شهدناه هذا العام حتى الآن في وتيرة إصدارات السندات الخليجية، نرى أن المنطقة في طريقها للوصول إلى مستوى قياسي من الديون في عام 2020 وذلك في ظل سعي الحكومات إلى تمويل العجز المتزايد والناجم عن الجائحة بالتزامن مع تراجع أسعار النفط. وقد بلغ إجمالي إصدارات السندات (بالعملات المحلية وبالدولار) 35 مليار دولار في الربع الثالث من العام 2020، بصدارة السعودية، مما دفع إجمالي إصدارات العام الحالي للارتفاع إلى حوالي 98 مليار دولار ووصول إجمالي قيمة الديون المستحقة على مستوى دول المنطقة إلى 579 مليار دولار.

تباين عائدات السندات العالمية

شهد أداء عائدات السندات العالمية تبايناً ومزيداً من التقلبات في الربع الثالث من العام 2020، حيث اختلفت توجهات المستثمرون على خلفية تحسن بيانات الاقتصاد الكلي والدعم المالي المستمر لمواجهة حالة عدم اليقين التي خلفتها الجائحة من جهة ومخاوف تجديد عمليات الإغلاق الوطنية من جهة اخرى. وجاءت مكاسب عائدات السندات لأجل 10 سنوات بصدارة سندات الخزانة البريطانية والأمريكية التي ارتفعت بمقدار 6 نقاط أساس ونقطتي أساس على التوالي مستفيدة من توقعات إقرار حزمة التحفيز المالي وتعافي الاقتصاد وارتفاع وتيرة طرح السندات الأمريكية إلى مستويات قياسية بلغت 15.5 تريليون دولار خلال العام الحالي كما بنهاية سبتمبر الماضي، مما يحافظ على انتعاش العرض ودفع الأسعار نحو التراجع (ارتفاع العائدات).

ومؤخراً، ارتفعت عائدات سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات إلى 0.98% كما في 11 نوفمبر، لتسجل أعلى مستوياتها منذ مارس الماضي، بدعم من تحسن البيانات الاقتصادية عما كان متوقعاً وظهور أنباء إيجابية عن التوصل للقاح فعال وانتهاء الانتخابات الأمريكية والتفاؤل بخصوص إقرار حزمة التحفيز المالي.

ومستقبلياً، يتوقع مع تولي الرئيس المنتخب بايدن التوصل إلى إقرار حزمة تحفيز مالي بقيمة أكبر (على الرغم من أنها قد تواجه معارضة وذلك بحسب تشكيل مجلس الشيوخ) والتي سيكون لها تأثيراً على رفع عائدات سندات الخزانة. كما قد نشهد المزيد من الضغوط التصاعدية في حالة الوصول إلى التعافي الاقتصادي المستدام وحصول لقاح مضاد للفيروس على الموافقات اللازمة، وهو الأمر الذي قد يحدث قبل نهاية العام الحالي، مع إمكانية طرح اللقاح في الأسواق خلال الربعين الثاني أو الثالث من العام 2021.

ومن جهة أخرى، قد يؤدي استمرار تباطؤ معدلات التضخم إلى جانب التوقعات ببقاء أسعار الفائدة منخفضة إلى الحد من المكاسب المحتملة لعائدات سندات الخزانة الأمريكية، كما قد يؤدي خطر تفشي الموجة الثانية من الفيروس إلى فرض قيود على أنشطة الأعمال والتنقل، خاصة في ظل إدارة بايدن التي يتوقع أن تقوم باعتماد سياسة أكثر صرامة لمواجهة الجائحة، ومن المؤكد أن يؤثر ذلك على النشاط الاقتصادي والمعنويات وبالتالي على عائدات السندات. كما أن إمكانية إجراء طعن رسمي على نتائج الانتخابات قد يزيد من حالة عدم اليقين ويحد من المكاسب المحتملة لعائدات السندات الأمريكية.

وبالانتقال إلى الاتحاد الأوروبي، فقد واصل العائد على مؤشر السندات الألمانية القياسي الاتجاه الهبوطي على خلفية السياسة النقدية التيسيرية التي يتبعها البنك المركزي الأوروبي، والتي تتبنى أسعار الفائدة السلبية وبرنامج موسع لشراء السندات. وجاءت عائدات السندات لأجل 10 سنوات بصدارة التراجعات، حيث انخفضت بمقدار 6 نقاط أساس على أساس ربعي في الربع الثالث من العام الحالي، هذا بالإضافة إلى 10 نقاط أساس أخرى منذ ذلك الحين لتصل إلى -0.62% كما في 4 نوفمبر في ظل إعادة فرض عمليات الإغلاق في الاتحاد الأوروبي لمواجهة ارتفاع حالات الإصابة الجديدة بالفيروس. من جهة أخرى، لم يطرأ أي تغيير يذكر على عائدات السندات اليابانية لأجل 10 سنوات، التي عادة ما تشهد اداءً مستقرا، حيث أبقى بنك اليابان على المستوى المستهدف للفائدة عند 0.1% وعلى تعهده بإبقاء الحد الأقصى على عائدات السندات لأجل 10 سنوات عند مستوى الصفر تقريبا.

تراجع عائدات السندات الخليجية

واصلت عائدات السندات الخليجية السيادية متوسطة الأجل اتجاهها الهبوطي في الربع الثالث من العام 2020. ويأتي ذلك في أعقاب ارتفاع العائدات مع بداية انتشار الجائحة (أبريل/مايو) مما يعكس ارتفاع المخاطر المتوقعة للحكومات الخليجية تحت ضغط الصدمات المزدوجة لانتشار الجائحة بالتزامن مع التراجع التاريخي لأسعار النفط. وقد ساهم تحسن المشهد الاقتصادي في تراجع عائدات السندات خاصة بعد رفع القيود وتحسن أسعار النفط إلى حد ما، مما أدى إلى تعزيز الثقة وتخفيف الضغوط على الأوضاع المالية الضعيفة بسبب انخفاض أسعار النفط وضعف النشاط التجاري الناجم عن تدابير الإغلاق. بالإضافة إلى ذلك، يستمر الطلب القوي من المستثمرين في الضغط سلباً على العائدات، وقد ظهر ذلك بشكل واضح في نمو إصدارات أدوات الدين على مستوى المنطقة خلال الربع الثالث من العام الحالي والتي لاقت إقبالاً جيدًا. وكانت عائدات السندات الصادرة عن قطر وأبو ظبي والسعودية والكويت قد انخفضت بمقدار 28 و19 و17 نقطة أساس على التوالي. وفي المقابل، ارتفعت عائدات السندات متوسطة الأجل في عمان والبحرين حيث قام المستثمرون بتسعير المخاطر المرتفعة لهاتين الدولتين بعد خفض تصنيفاتها الائتمانية ونتيجة لارتفاع نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي والضغط على الاحتياطيات الأجنبية وتوقعات تباطؤ التعافي الاقتصادي والحاجة الملحة للإصلاحات المالية. إذ ارتفعت عائدات السندات السيادية لسلطنة عمان والبحرين بمقدار 44 و32 نقطة أساس على التوالي في الربع الثالث من العام 2020، وليواصل عائد السندات السيادية لعمان الارتفاع في أكتوبر بعد خفض تصنيفها الائتماني السيادي للمرة الثانية خلال العام الحالي من قبل وكالات التصنيف العالمية.

أما بالنسبة للتوقعات المستقبلية، من المتوقع أن تواصل تحركات عائدات السندات الخليجية تأثرها بمدى استقرار سوق النفط ووتيرة التعافي الاقتصادي ودرجة السيطرة على الجائحة، حيث سيساهم التحسن المستمر في النشاط الاقتصادي واستقرار سوق النفط في الحفاظ على انخفاض العائدات. كما يتوقع أن يستمر الطلب القوي من المستثمرين (بالنظر إلى البدائل العالمية ذات العائد المنخفض نسبيًا)، وهو الأمر الذي من شأنه الإبقاء على انخفاض مستويات العائدات. ومن جهة أخرى، فإن عودة تفشي حالات الاصابة بالفيروس وإمكانية تجديد عمليات الإغلاق سيؤثر سلباً على التعافي الاقتصادي ويزيد الضغط على الأوضاع المالية وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع العائدات. وفي حالة بقاء أسعار النفط دون مستوى اللازم لتسجيل تعادل في الميزانيات المالية للدول الخليجية، فمن المرجح أن تظل الإصدارات قوية لبعض الوقت لتمويل العجز مما يحافظ على ارتفاع مستويات العرض ويدفع بالعائدات إلى الارتفاع.

ويرجع اتباع عائدات سندات الخزانة الأمريكية لاتجاه تصاعدي في الوقت الحالي والذي يقابله انخفاض في عائدات السندات الخليجية بصفة عامة إلى تدني الهامش بين تلك العائدات، ما يرجح تحديد سقف لانخفاض عائدات السندات الخليجية عاجلاً أم آجلاً لا سيما بالنظر إلى وصولها في الوقت الحالي إلى أدنى مستوياتها منذ عدة سنوات وبالتالي الحفاظ على هامش يعكس فروق علاوات المخاطر مقابل عائدات سندات الأسواق المتقدمة.

الإصدارات الخليجية تظل قوية

تواصل وتيرة إصدار أدوات الدين الإقليمية قوتها منذ بداية العام، والمتوقع أن تتجاوز 100 مليار دولار للعام بأكمله نتيجة لتزايد الاحتياجات التمويلية في ظل تصاعد الضغوط المالية الناجمة عن التباطؤ الاقتصادي بسبب انخفاض أسعار النفط وتفشي الجائحة، هذا إلى جانب الانخفاض النسبي في تكلفة التمويل. وقد تم إصدار سندات وصكوك مقومة بالدولار والعملات المحلية بقيمة تصل إلى حوالي 35 مليار دولار في الربع الثالث من العام 2020، لترتفع بذلك قيمة الإصدارات الخليجية منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه إلى 98 مليار دولار أمريكي، بما أدى إلى ارتفاع إجمالي أدوات الدين القائمة في الدول الخليجية إلى مستوى قياسي بلغ 579 مليار دولار. وكانت الصكوك السيادية السعودية من أبرز الإصدارات الخليجية خلال الربع الثالث من العام 2020، إذ بلغت قيمتها الإجمالية 17.4 مليار دولار لتساهم بذلك بالنصيب الأكبر من الإصدارات الخليجية في تلك الفترة. وتشمل أبرز السندات التي قامت الدول الخليجية الأخرى بطرحها، اصدار الامارات لسندات سيادية بقيمة اجمالية وصلت إلى 4 مليارات دولار في يوليو وسبتمبر، وإصدار سلطنة عمان في أكتوبر الماضي شريحتين من السندات الدولية بقيمة 2 مليار دولار لفترة استحقاق 7 سنوات و12 سنة. ومستقبلياً، نتوقع أن تظل إصدارات دول مجلس التعاون الخليجي قوية، حيث من المرجح أن تظل أسعار النفط دون الأسعار التي تؤمن التعادل في الميزانيات المالية للدول الخليجية، كما أن النشاط الاقتصادي قد يستغرق وقتاً أطول للتعافي بالكامل، بينما من المستبعد أن يشهد الإنفاق الحكومي تراجعاً جوهرياً. أما في الكويت، فمن شأن إصدار قانون للدين العام لتمويل العجز الكبير للموازنة الحكومية أن يمهد الطريق لاستئناف إصدارات أدوات الدين في الفترة المقبلة.

■ عائدات السندات الخليجية تواصل اتجاهها الهبوطي بسبب تراجع حدة المخاطر المتوقعة واستقرار أسعار النفط

■ التوقعات الخاصة بالعائدات تتوقف على الانتعاش الاقتصادي وتوافر اللقاح وتطورات عملية تسليم السلطة الأمريكية

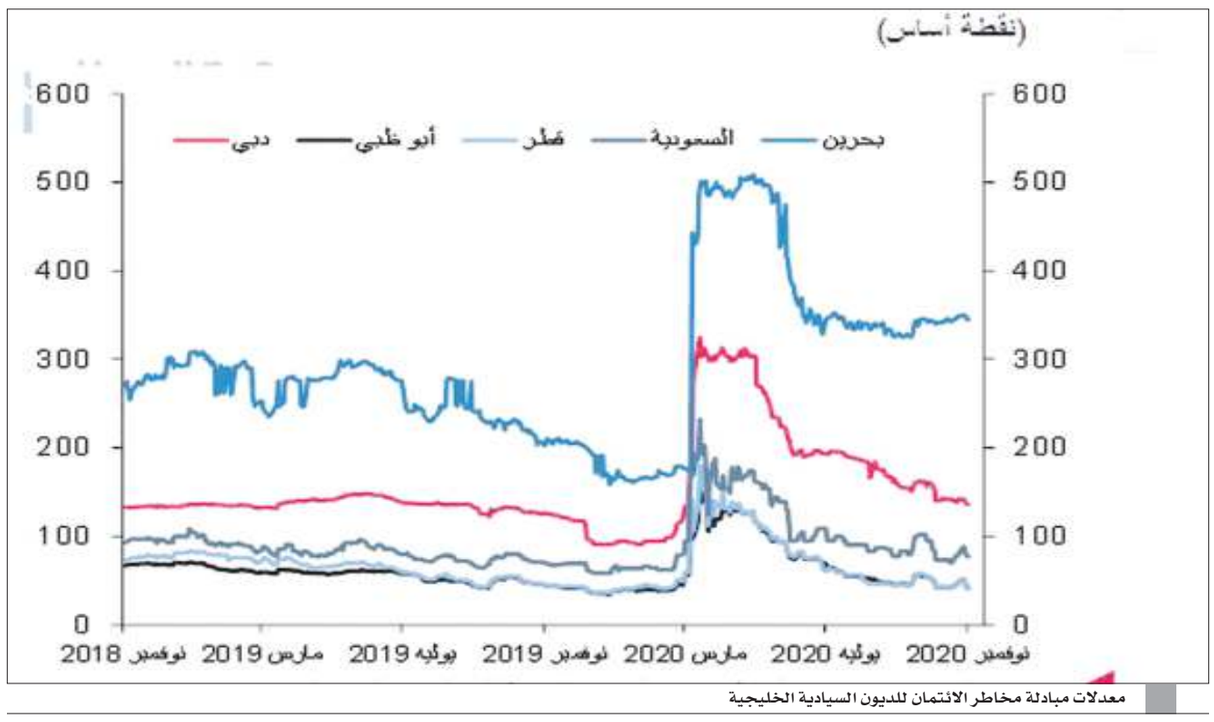

معدلات مبادلة مخاطر الائتمان للديون السيادية الخليجية

في إطار حرصه على تعزيز قاعدة رأسماله والتوسع الدائم

«KIB» يصدر صكوكاً بـ 300 مليون دولار ضمن الشريحة الثانية لقاعدة رأس المال

■ تعتبر الأولى من نوعها في الكويت بمعدل ربح سنوي 2.375 %

في إطار حرصه على تعزيز قاعدة رأسماله وتنويع مصادره التمويلية، أصدر بنك الكويت الدولي "KIB" صكوكاً بقيمة 300 مليون دولار أمريكي ضمن الشريحة الثانية Tier 2 من قاعدة رأس المال بحسب معيار كفاية رأس المال (بازل 3)، وتمتد هذه الصكوك لمدة 10 سنوات وهي غير القابلة للاسترداد لمدة الخمس سنوات الأولى.

ولقد تم تسعير هذه الصكوك التي تعتبر الأولى من نوعها في دولة الكويت بمعدل ربح سنوي 2.375 %، وقد وصل مجموع المشاركة فيها ما يقارب 2.7 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 9 أضعاف حجم الصكوك المصدرة. كما تعتبر هذه الصكوك الأعلى تصنيفاً ضمن الشريحة الثانية في الكويت ودول الخليج العربي، بالإضافة إلى كونها أول صكوك ضمن الشريحة الثانية لرأس المال تصدر بالدولار الأمريكي في الكويت ويتم إدراجها للتداول في بورصة لندن (LSE).

وقد تم توقيع هذه الصفقة بعد سلسلة من المناقشات الشاملة والاجتماعات الافتراضية، مما نتج عنها الموافقة على إصدار "KIB" لهذه الصكوك وإدارتها بالتعاون مع عدد من الجهات المالية رفيعة المستوى محلياً وإقليمياً ودولياً والتي تشمل: سيتي جروب وبنك ستاندرد تشارترد كمنسقين عالميين مشتركين، إلى جانب بنك بوبيان، بنك الإمارات دبي الوطني كابيتال، بنك أبوظبي الأول، شركة كامكو للاستثمار، شركة بيتك كابيتال للاستثمار والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص كمدراء رئيسيين مشتركين وحافظي سجلات الاكتتاب المشتركين.

وتعليقاً على هذا الإصدار، صرح نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في البنك، رائد جواد بوخمسين، قائلاً: "نظراً للجدارة الائتمانية التي يتمتع بها "KIB" و متانة مركزه المالي في السنوات الأخيرة، نجح البنك في إصدار أول صكوك ضمن الشريحة الثانية لرأس المال تصدر بالدولار الأمريكي محلياً ويتم إدراجها خارج دولة الكويت لتكون متاحة للتداول في بورصة لندن (LSE). هذا وقد حصل البنك على أعلى تصنيف ضمن الشريحة الثانية في الكويت ودول الخليج العربي مع تصنيف متوقع (A-) من وكالة التصنيف العالمية "فيتش"، مما يعزز مكانته أمام المستثمرين الدوليين ويعكس قوة ومتانة القطاع المصرفي الكويتي بشكل عام." مشيراً إلى أن البنك أصدر هذه الصكوك بعد حصوله على الموافقات اللازمة من قبل بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، مؤكداً أن "KIB" يسعى جاهداً إلى ترسيخ مكانته في أسواق رأسمال الدين الإقليمية من خلال لعب دور فعال في الإصدارات الرأسمالية عالية الجودة، هذا إلى جانب المشاركة في الصكوك عالية الجودة في السوق المحلي، الإقليمي والعالمي، مما ينوع مصادر رأسماله ويدعم قاعدته التمويلية، حيث أصبحت أداة الصكوك جزءاً مهماً في سوق التمويل العالمي وهي تساعد في التغلب على مختلف التحديات الاقتصادية والمالية بأفضل تكلفة رأسمالية.

كما صرح نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لـ KIB رائد جواد بوخمسين "إن طرح هذه الصكوك يؤكد إن دولة الكويت تتمتع بالمقومات اللازمة لجذب المستثمرين الدوليين للدخول للسوق الكويتي، على الرغم من الظروف الطارئة الناتجة عن جائحة فيروس كورونا وإننا سعداء بحصيلة إصدار الصكوك، وأضاف السيد بوخمسين: " كما أود أن أُعبّر عن تقديري وامتناني لما قدمته الجهات الرقابية متمثلة في بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، من دعم مستمر للبنك لإصدار الصكوك، والذي تمثل في الموافقات الرقابية اللازمة وتوجيهاتها بهذا الخصوص.

يذكر أن هذه ليست المرة الأولى التي يحقق فيها "KIB" إنجازاً كبيراً من هذا النوع، حيث سبق وأن نجح البنك في العام 2019 من إصدار صكوك ضمن الشريحة الأولى الإضافية Additional Tier1 من قاعدة رأس المال بحسب معيار (بازل 3)، والتي تم إدراجها في سوق الأوراق المالية في إيرلندا (Euronext Dublin)، حيث بلغ الحد الأقصى للمشاركات فيها 4.6 مليار دولار أمريكي تقريباً، أي بما يمثل 15 ضعف حجم الصكوك المصدرة.

رائد جواد بوخمسين

بنك الكويت الدولي «KIB»

■ مبلغ المشاركة 2.7 مليار دولار ويمثل 9 أضعاف حجم الصكوك المصدرة

■ أكثر من 50% تم توزيعها على المستثمرين الإقليميين

«غرفة الشارقة» تستعد لإطلاق نسخة ثانية من حملتها «عروض للتسوق»

جانب من الاجتماع

أعلنت غرفة تجارة وصناعة الشارقة أنها تستعد لإطلاق النسخة الثانية من الحملة الترويجية «عروض الشارقة للتسوق»، التي نظمتها استثنائيا هذا العام بهدف دعم قطاع التجزئة في الإمارة، وتعزيز حركة المبيعات والأسواق نتيجة تأثرها بتداعيات جائحة كوفيد19-، بعد أن سجلت النسخة الأولى نجاحا كبيرا في تحقيق مستهدفاتها.

جاء ذلك خلال الاجتماع التنسيقي الذي عقدته الغرفة مؤخرا برئاسة إبراهيم راشد الجروان مدير إدارة العلاقات الاقتصادية والتسويق في الغرفة مع اللجنة التمثيلية لمجموعة عمل قطاع مراكز التسوق بالإمارة، وممثلي عدد من الهيئات والمؤسسات الحكومية المعنية والداعمة للعروض من دائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة وبلدية مدينة الشارقة وهيئة الإنماء التجاري والسياحي في الشارقة، حيث ناقش الاجتماع استعدادات المراكز والمحال التجارية على مستوى الإمارة لإطلاق النسخة الثانية من الحدث التجاري الأكبر من نوعه هذا العام، فضلا عن استعراض موعد إطلاق النسخة الثانية من الحملة خلال الفترة من 17 ديسمبر 2020 لغاية 13 فبراير 2021، إلى جانب وضع التصور النهائي للجوائز المقدمة للمتسوقين ونسبة الخصومات التي ستقدم والفعاليات الترويجية والترفيهية التي ستشهدها هذه النسخة والتي سيتم الإعلان عنها لاحقا خلال مؤتمر صحفي.

دفعة قوية

وأكد إبراهيم راشد الجروان، أن إطلاق النسخة الثانية من الحملة جاء بتوجيهات من سعادة عبدالله سلطان العويس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الشارقة، نزولا عند رغبة مراكز التسوق في الإمارة نظرا لما حققته النسخة الأولى من دفعة قوية في زيادة المبيعات بنسب مرتفعة جدا، نتيجة للإقبال الكبير الذي شهدته المراكز من المتسوقين وزوار الإمارة، الذين استفادوا من خصومات الحملة التي تراوحت بين 25 و75% على مختلف العلامات التجارية والمواد الاستهلاكية، إلى جانب السحوبات المتنوعة التي أقيمت أسبوعيا على باقة كبيرة من الجوائز القيّمة، التي أسهمت في تحقيق حراك إيجابي شهدته المراكز التجارية والأسواق في الإمارة، مؤكدا أن النسخة الجديدة ستشهد العديد من الامتيازات لمراكز التسوق منها خصم 50% على رسوم المشاركة وإعفاء المراكز والمحال التجارية في المنطقتين الشرقية والوسطى من الرسوم، إلى جانب إطلاق فعاليات مصاحبة ستكون إضافة نوعية للحدث وحافز لجذب المتسوقين والزوار للإمارة من مختلف إمارات الدولة، مع الحرص على تطبيق أقصى الاجراءات الاحترازية المتبعة.

مبادرات مبتكرة

ولفت الجروان إلى حرص الغرفة على إطلاق المبادرات المبتكرة، بهدف تعزيز تنافسية اقتصاد إمارة الشارقة وتلبية احتياجات القطاع الخاص، والمساهمة في تنمية مختلف القطاعات بشكل مستدام وفي مقدمتها قطاع التجزئة، فضلاً عن تعزيز أطر التعاون مع مجموعة عمل قطاع مراكز التسوق باعتبارها الجهة التي تمثل القطاع بصورة مباشرة وتعكس واقعه الحقيقي بما يُسهم في إيجاد تصورات جادة للخروج بفعاليات استثنائية في المرحلة المقبلة.